الأمم المتحدة S/1999/803

مجلس الأمن

Distr.: General
20 July 1999
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن مسألة تيمور الشرقية

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٦ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أبقيه على علم وثيق بالحالة في تيمور الشرقية وأن استمر في تقديم تقرير إليه كل ١٤ يوما عن تنفيذ قراراته وعن تنفيذ الاتفاقات الثلاثية وعن الحالة الأمنية في تيمور الشرقية.

أولا - الحالة الراهنة لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وتنظيمها

٢ - حققت عمليات البعثة تقدما ملحوظا منذ أن استلم مجلس الأمن آخر تقرير بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ [*S/1999/705*]. وبدأت عملية تسجيل الناخبين يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ في تيمور الشرقية وفي مواقع للتسجيل في جميع أنحاء العالم. ويوم افتتاح هذه العملية، عملت جميع مراكز التسجيل الـ ٢٠٠ في تيمور الشرقية إلا ٥ منها. ولم تفتح أربعة مراكز أبوابها في قرية زومولاي بمقاطعة أينارو لأسباب أمنية عقب مصادمة وقعت يوم ١٥ تموز/يوليه بين أفراد الميليشيا المؤيدة للاندماج وسكان هذه القرية، بينما تعذر الوصول إلى مركز واحد في ألاس بمقاطعة مانوفاهي. وفتحت المراكز أبوابها في المنطقتين بحلول ١٨ تموز/يوليه. ولذلك فقد مرت الأيام القلائل الأولى لعملية التسجيل في هدوء نسبي. وخرج أهالي تيمور الشرقية بأعداد كبيرة قاصدين مراكز التسجيل.

٣ - وهناك أيضا عدد من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بمجموعة من النواحي التقنية لعملية الاستطلاع. فقد اتفقت حكومتا إندونيسيا والبرتغال على نشر ٥٠ فردا من المراقبين الرسميين لكل منهما في مواقع التسجيل والاقتراع داخل تيمور الشرقية وخارجها، كما نصت على ذلك اتفاقات ٥ أيار/مايو. وقد أقرت الصلاحيات المخولة لهؤلاء المراقبين الرسميين وانتهى العمل من وضع مدونة قواعد سلوك لكل من المراقبين الرسميين وجميع المراقبين المعتمدين الآخرين لعملية الاستطلاع. وقد اعتمد حتى اليوم أكثر من ٢٠٠ مراقب.

200799 200799 99-21224 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ووضعت القواعد واللوائح التي تحكم الوثائق اللازمة لعملية التسجيل وأساليب الطعن في عملية التسجيل وعملية الاستئناف وغيرها من المواضيع الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، ولضمان دقة معلومات التسجيل ونزاهتها، أعدت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ترتيبات لحوسبة التسجيل على الصعيد العالمي في أستراليا. وقد وصل الخبراء الانتخابيون الدوليون الثلاثة الذين يكونون اللجنة الانتخابية المستقلة، وهم باتريك برادلي ويوهان كريغلر وسونغ بونغ – سوك إلى تيمور الشرقية وتولوا مسؤولياتهم لتقييم عملية الاستطلاع والاستماع إلى الشكاوى والطعون والمنازعات بشأنها.

٤ – وتعمل البعثة بصورة كاملة واكتمل نشر الموظفين الدوليين عدا عدد قليل منهم. ويقترب اليوم عدد متطوعي الأمم المتحدة من الوصول بعددهم إلى ٤٢٥ فردا؛ عين معظمهم بصفتهم موظفين مسؤولين عن الانتخابات في الميدان (أما الباقي فهم موظفون طبيون وموظفون لخدمات الدعم). ويتوقع أن يعوض النقص الضئيل، الذي يملأ حاليا بموظفي البعثة من مقرها في ديلي، عن طريق تعبئة مزيد من متطوعي الأمم المتحدة.

٥ – ويعمل الآن عنصر الشرطة المدنية بصورة كاملة برئاسة آلن جون ميلز (أستراليا)، وقد أقام علاقات عمل طيبة مع الشرطة المحلية. وانتقلت شرطة الأمم المتحدة إلى المراكز الإقليمية وهي آخذة في الانتشار في جميع مواقع التسجيل. وبحلول ١٩ تموز/يوليه، تواجد ٢٤٣ من أفراد الشرطة المدنية، ستجري زيادتهم إلى ٢٦١ فردا بحلول نهاية هذا الأسبوع. ويتوقع أن يعمل باقي أفراد الشرطة بعد هذا التاريخ بوقت قصير جدا.

٦ – وقد تولى العميد رزاق الحيدر (بنغلاديش)، كبير ضباط الاتصال العسكريين، مهامه يوم ٨ تموز/يوليه. وأقام هو وموظفوه اتصالات مع أفراد الجيش الإندونيسي في ديلي وجميع المقاطعات الأخرى، وكذلك جاكرتا ودنيباسار. وحتى ١٩ تموز/يوليه، كان هناك ٤٧ ضابطا من ضباط الاتصال العسكريين. ويتوقع وصول الثلاثة الباقين بحلول نهاية هذا الأسبوع.

٧ – وبتعيين الموظفين السياسيين لكل مركز من المراكز الإقليمية، اكتمل نشر أفراد قسم الشؤون السياسية التابع للبعثة. وقد عزز هذا الأمر من قدرات البعثة على رصد نزاهة البيئة السياسية وتقييم الحالة الأمنية. ولا يزال الموظفون على اتصال بالجماعات المؤيدة للحكم الذاتي والجماعات المؤيدة للاستقلال وبالسلطات الإندونيسية.

٨ – هذا وقد كثف العنصر الإعلامي للبعثة من أنشطته. فهو بصدد نشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقات ومواد إيضاحية يتوخى منها مساعدة الناخبين على فهم مضمون هذه العملية. وأنتج العنصر الإعلامي طبعة متسلسلة لإطار الحكم الذاتي المقترح مع نص إيضاحي

مبسط للنشر عن طريق الصحافة المحلية وللإذاعة عن طريق إذاعة البعثة وتلفزيون البعثة، وهما محطتان تذيعان برامجهما يوميا. وبالإضافة إلى ذلك، توجد قيد الطبع ٥٠ ٠٠٠ نسخة من إطار الحكم الذاتي المقترح ستوزع هذا الأسبوع. وستعمم كذلك نسخ من اتفاق ٥ أيار/مايو الرئيسي خلال الأسابيع المقبلة. وأصدرت البعثة كراسات إعلامية، بمعدل ٢٠ ٠٠٠ نسخة من كل كراسة، تفسر أغراض البعثة وإجراءات التسجيل للتصويت والوثائق اللازمة للتسجيل، وكيفية التسجيل من دون الوثائق المطلوبة، وما يحدث في أي مركز من مراكز التسجيل وأماكن وجود مراكز التسجيل.

ثانيا – المسائل السياسية والأمنية

٩ – كما يعلم المجلس، فإن الفقرة ٣ من اتفاق الترتيبات الأمنية المؤرخ ٥ أيار/مايو [*S/1999/513*، المرفق الثالث]، تدعو الأمين العام إلى أن يتأكد، قبل بدء التسجيل، من توافر الحالة الأمنية اللازمة للتنفيذ السلمي لعملية استطلاع الرأي، بالاستناد إلى التقييم الموضوعي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة. وفي تقريري الأخير [*S/1999/705*] أبلغت المجلس أني قررت تأخير البت في الظروف الأمنية لمدة ثلاثة أسابيع حتى تتمكن البعثة من تحقيق انتشارها الكامل ونظرا إلى خطورة الحالة الأمنية السائدة حينئذ. وقد سلط التقرير الضوء بصورة خاصة على آثار أنشطة الميليشيات المؤيدة للاندماج، التي يعتقد العديد من المراقبين أنها تعمل بموافقة أفراد الجيش الإندونيسي. ويبين التقرير أيضا أثر تلك الأنشطة، خصوصا من حيث تشريد أعداد كبيرة من السكان وضآلة قدرات العناصر النشطة المؤيدة للاستقلال للتعبير عن أنفسهم بحرية. وقد أفادت الحوادث التي نشرت أخبارها على نطاق واسع والتي كان موظفو البعثة طرفا فيها ووقعت فيما بين ٢٩ حزيران/يونيه و ٤ تموز/يوليه في ماليانا وفيكيكي وليكيكافي، في تسليط الضوء على المشكلة الأوسع نطاقا والمستمرة التي أوجدتها أنشطة الميليشيات في طريق إجراء عملية استطلاع للآراء تتسم بالحرية.

١٠ – وفي ١٠ تموز/يوليه، بعثت برسالة كتابية إلى رئيس مجلس الأمن لأخبره فيها بأن الحالة الأمنية في تيمور الشرقية ما زالت خطيرة. واقترحت تأجيل بدء التسجيل من ١٣ تموز/يوليه إلى ١٦ تموز/يوليه لتمكين حكومة إندونيسيا من اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الحالة الأمنية وفقا لمعايير محددة مقدمة مني. وفي رسالتي المؤرخة ١٤ تموز/يوليه، أبلغته بأنه، في ضوء التأكيدات الإيجابية من السلطات الإندونيسية بأنها ستتخذ خطوات لكي تستوفي هذه المعايير، يمكن لعملية التسجيل أن تبدأ يوم ١٦ تموز/يوليه، ومع ذلك، فقد أشرت إلى أن الحالة الأمنية في هذا الإقليم ككل ظلت خطيرة، وأنه تعذر علي أن أستنتج بأن الظروف الأمنية متوافرة من أجل التنفيذ السلمي لعملية الاستطلاع الشعبي. ولاحظت

أنه لم يكن ثمة متسع من الوقت لكي أقيم بصورة مناسبة إلى أي مدى ستؤدي فيه الخطوات المتخذة من طرف حكومة إندونيسيا إلى تحسن هذه الحالة. كما بينت عزمي الوطيد على عدم إعاقة البعثة عن الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاقات ٥ أيار/مايو.

١١ - وسيتذكر المجلس أيضا أن السيد جمشيد ماركر، ممثلي الخاص، قد قام بزيارة مطولة للمنطقة خلال الجزء الأخير من حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه. وقد التقى الرئيس حبيبي وكبار الوزراء في حكومة إندونيسيا وأجرى محادثات بناءة فيما يتعلق بالبعثة والحالة في تيمور الشرقية. وقد اجتمع أيضا إيان مارتن، ممثلي الخاص للاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية، وفرانسيسكو فندريل، نائب ممثلي الشخصي لتيمور الشرقية في ٧ تموز/يوليه في جاكارتا باللواء ويرانتو وزير الدفاع وقائد القوات المسلحة، وفي ١٢ تموز/يوليه، في ديلي، اجتمعا بعلي العطاس وزير الشؤون الخارجية لمناقشة الحالة الأمنية. وفي جميع هذه الاجتماعات، أعادت حكومة إندونيسيا تأكيد تعهداتها بأن خطوات إيجابية ستتخذ لتحسين الحالة الأمنية. وكخطوة بناءة، أوفد الرئيس حبيبي في الأسبوع الماضي ١٤ من كبار أعضاء حكومته إلى تيمور الشرقية لإظهار التزام حكومة إندونيسيا بالاستطلاع الشعبي.

١٢ - وكان هناك تطور مشجع آخر وهو أنه لم تقع أية حوادث أخرى تعرض لها موظفو البعثة أو ممتلكاتها أو جرى تهديدهم بصورة خطيرة. وإضافة إلى ذلك، فقد سارت عملية التسجيل بصورة سلمية نسبيا حتى الآن. وأسهمت في هذا الاتجاه الإيجابي الجهود الجادة من جانب السلطات الإندونيسية لتوفير الأمن اللازم للبعثة لكي تضطلع بمسؤولياتها.

١٣ - وإضافة إلى ذلك، قدم أعضاء فرقة العمل التابعة للحكومة الاندونيسية والشرطة والسلطات العسكرية في الاجتماعات الأخيرة في ديلي مع ممثلي الخاص المزيد من الالتزامات المشجعة بتحسين الحالة الأمنية. وتعهدوا بكبح جماح الميليشيات عن طريق تجريد الأفراد الذين يلوحون بأسلحتهم علنا من هذه الأسلحة، وإلقاء القبض على أولئك الذين يرتكبون أعمال العنف أو يحرضون عليها أو يهددون بها ومحاكمتهم، وإزالة متاريس الطرق التابعة للميليشيات. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر القادة العسكريون الإندونيسيون أوامر تتطلب عدم التحيز من جانب جميع الأفراد العسكريين وحظر حملهم للسلاح علنا فيما عدا وقت تأديتهم واجباتهم الرسمية بناء على أمر من أحد قادة الوحدات.

١٤ - ومن ناحية أخرى، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لتحقيق تعهدات الحكومة على أرض الواقع. ولا يزال عدد كبير من أنشطة الميليشيات والمشاكل الأمنية ذات الصلة التي أبلغ المجلس بها في وقت سابق تشكل مصدرا لقلق شديد. ولا تزال هذه الأنشطة، التي أدت إلى نزوح عدد كبير من أهالي تيمور الشرقية وحرمتهم من الأمن والحرية الأساسيين،

مع وجود نية واضحة للتأثير في الخيار السياسي، تشكل تحديا أساسيا لعملية الاستطلاع الموثوق بها. ولا تزال الحالة الأمنية خطيرة في المقاطعات الغربية من ليكيكا وإرميرا وماليانا وسواي، ولكن عمليات التخويف التي تمارسها الميليشيات لا تزال سائدة أيضا في بعض المقاطعات الشرقية، بما فيها فيكيكي ومناتوتو. وتواصل البعثة أيضا السعي للحصول على معلومات تتعلق بالتقارير المقدمة من السلطات الإندونيسية عن الأنشطة المتسمة بالعنف التي تمارسها القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية، وتواصل التأكيد لأنصار الاستقلال على ضرورة ضبط النفس إلى أقصى حد. وفي هذا الصدد، تنبغي الإشارة إلى أن الفقرة ١ من الاتفاق المتعلق بالترتيبات الأمنية [*S/1999/513*، المرفق الثالث] تنص على أن توافر بيئة حرة وآمنة خالية من العنف أو غيره من أشكال التخويف هو شرط أساسي لإجراء اقتراع حر ونزيه في تيمور الشرقية.

١٥ - ولا تزال حالة الآلاف من المشردين داخليا الذين أجبرتهم جماعات الميليشيات بالقوة أو بالتخويف على الانتقال إلى أماكن أخرى أو الفرار من منازلهم تشكل قلقا كبيرا. وبعد وقوع هجوم للميليشيات المؤيدة للاندماج الذي لقي دعاية كبيرة في ليكيكا على قافلة تابعة لمنظمات إنسانية غير حكومية يصحبها أفراد من البعثة لدى عودتها من مهمة لتقديم المساعدة للمشردين، أجرت البعثة بالاشتراك مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولجنة الصليب الأحمر الدولية محادثات مع السلطات الإندونيسية ترمي إلى كفالة وصول الدعم الكافي للمحتاجين إليه. وبالإضافة إلى أبعادها الإنسانية، فإن مشكلة المشردين داخليا لها تأثير مباشر في احتمالات إجراء اقتراع حر ونزيه. ووفقا لتقديرات بعض المراقبين، فإن عددا كبيرا من الناخبين المحتملين قد نزحوا من ديارهم وهم الآن إما تحت سيطرة الميليشيات بعد أن لجأوا إلى مجمعات الكنائس أو مختفين في مناطق بعيدة من الإقليم. وقد أضحى حل مشكلة المشردين داخليا أمرا ملحا للغاية بسبب اشتراط تسجيل الناخبين واقتراعهم في نفس المكان. ويتعذر على عدد كبير من المشردين الوصول إلى مراكز الاقتراع في حين يجري تسجيل آخرين حيث يعيشون الآن ثم يعودون في وقت لاحق إلى ديارهم قبل الاقتراع. ويقوم الموظفون المسؤولون عن الانتخابات بالبعثة بوضع خطط لمساعدة المشردين على الاشتراك في عملية الاستطلاع الشعبي.

١٦ - ولا يمكن حتى الآن القول بأن هناك ظروفا مثلى لممارسة الأنشطة بالنسبة لجميع الفصائل السياسية المتنافسة في تيمور الشرقية. ففي الأسابيع الأخيرة، أعاد المجلس الوطني للمقاومة التيمورية افتتاح مكاتبه في ديلي وبوكاو. وفي مقاطعات عديدة، أفادت السلطات حتى وقت قريب أنها لن تسمح للمجلس الوطني للمقاومة التيمورية بالعمل، على الرغم من أن هناك دلائل حديثة على أن هذه المواقف لم تتسامح الحكومة إزاءها. ولا تزال قدرة

الجماعات المؤيدة للاستقلال على الوصول إلى وسائط الإعلام وقدرتها على عقد اجتماعات محدودة. وفي نفس الوقت، واصلت القوى المؤيدة للحكم الذاتي شن حملة، على الرغم من أن الفترة المحددة للقيام بحملات ليس من المقرر أن تبدأ قبل أوائل آب/أغسطس. وقد عرضت البعثة مرتين على فرقة العمل التابعة للحكومة الإندونيسية أدلة ملموسة على استغلال الموظفين العموميين لوظائفهم والأموال العامة في القيام بحملة دعائية للحكم الذاتي وممارسة الضغط على الموظفين المدنيين للتصويت لصالح الحكم الذاتي، وهو ما يعتبر انتهاكا للاتفاق فيما يتعلق بالأساليب [المرجع نفسه، المرفق الثاني].

١٧ - وقد أحرز تقدم مشجع في رأب الانقسامات العميقة بين أحزاب تيمور الشرقية. وأرحب بالاتفاق على إنهاء الأعمال القتالية الذي وقع في جاكارتا في ١٨ حزيران/يونيه بين الزعماء المؤيدين للاستقلال والزعماء المؤيدين للاندماج تحت رعاية اللجنة المعنية بالسلام والاستقرار. والجدير بالملاحظة أيضا التفاهم الذي جرى التوصل إليه من حيث المبدأ، باعتباره جزءا من المحادثات بشأن مدونة قواعد سلوك تنص على وقف إطلاق النار، وإيواء القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية والقوات المسلحة المؤيدة للاندماج وأفراد الجيش الإندونيسي في معسكرات، وكذلك التحرك نحو نزع السلاح. ولا يزال يتعين على اللجنة إجراء مباحثات بشأن أساليب تنفيذ تلك الاتفاقات. وتواصل البعثة السعي إلى أن تصبح مشاركا كاملا وفعالا في جميع اجتماعات اللجنة وترغب في تقديم المشورة والمساعدة لتيسير تنفيذ الاتفاقات والترتيبات التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار في الفترة السابقة على الاستطلاع الشعبي واللاحقة له.

١٨ - وأسفرت جهود المصالحة لأسقفي ديلي وبوكاو في مؤتمر دار الثاني المعقود في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه في جاكارتا، وضم جميع الزعماء المهمين داخل تيمور الشرقية وخارجها. وانتهى المؤتمر بإصدار مجموعة من ''نقاط الاتفاق''، بما في ذلك الاتفاق بين المشاركين فيه على قبول نتيجة الاستطلاع الشعبي، ولكنهم لم يتمكنوا من الاتفاق على اقتراح بإنشاء لجنة تمثيلية مشتركة لمواصلة الحوار قبل الاقتراع.

١٩ - وعقد اجتماع لكبار المسؤولين في إندونيسيا والبرتغال في ١٥ و ١٦ تموز/يوليه في نيويورك برئاسة ممثلي الخاص. وتمثل الغرض منه في بدء مناقشات تتعلق بتيمور الشرقية بعد تاريخ الاقتراع، مع التركيز بصفة خاصة على الترتيبات التي ستكون لازمة للفترة الواقعة بين الاقتراع وتنفيذ نتيجته، وأيضا لتنفيذ النتيجة في إطار أي من النتيجتين. ووافق الطرفان على مواصلة المحادثات على المستوى التقني في المستقبل القريب.

ثالثا – ملاحظات

٢٠ – كما هو مبين أعلاه، حدثت تطورات إيجابية فيما يتعلق بالحالة الأمنية في تيمور الشرقية. والدليل على ذلك أن عملية تسجيل الناخبين للاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية بدأت في جو من الهدوء النسبي وشهدت إقبالا كبيرا. وتحسنت الحالية الأمنية لأفراد البعثة التي كانت مدعاة للقلق بسبب ما شنته الميليشيات من اعتداءات وما وجهته من تهديدات. غير أنه في حين تواصل البعثة مراحل تنفيذ الاستطلاع الشعبي، يظل هناك العديد من الشواغل التي تتعلق بأمن العملية ككل. ومن هذه الشواغل بصورة خاصة أنشطة الجماعات المدنية المسلحة التي لا تزال تهدد الأمن الأساسي الذي يحق لكل مواطن في تيمور الشرقية التمتع به من أجل المشاركة تماما في عملية استطلاع تكون موثوقة بها. وكما جاء في رسالتي المؤرخة ١٤ تموز/يوليه والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، سأجري تقييما آخر للحالة الأمنية بالاستناد إلى تقييم موضوعي تجريه البعثة، بحلول منتصف عملية التسجيل. وعند إجراء هذا التقييم، سيتم النظر في جميع الجوانب الواجب توافرها للسماح بتنفيذ عملية الاستطلاع سلميا، ووفقا للمعايير الأمنية التي زودت بها حكومة إندونيسيا. وإني على ثقة من أن حكومة إندونيسيا ستتخذ تدابير محددة أخرى لتحسين الوضع وكفالة استمرار إحراز تقدم فعلي وملحوظ في هذه الأمور، تماشيا مع ما تعهدت به في اتفاقات ٥ أيار/مايو. وإني أعول على ما قد يوفره مجلس الأمن من دعم لكفالة إحراز تقدم في هذه العملية بحيث يعي من يقاومها تصميم المجتمع الدولي على توفير المساعدة للأطراف في اتفاقات ٥ أيار/مايو من أجل منح شعب تيمور الشرقية فرصة الإعراب عن إرادته بحرية.